 **الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون**

**مؤتمر:**

**إدارة متعثّرة، قوانين "حبر على ورق"، حراك مدني**

**مداخلة:**

**الحراك والمجتمع المدني بين الضبابية والديمقراطية**

**الدكتور كميل حبيب**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية- الجامعة اللبنانية**

**29/1/2016**

**الحراك والمجتمع المدني بين الضبابية والديمقراطية**

**الحراك هو سمة المجتمع المدني، الذي لا يمكن اعتباره موجوداً في حالة الجمود، فالمجتمع المدني الساكن هو مجتمع غير موجود، ولقد اطلق الفقه السياسي على المجتمع المدني تسمية جماعات الضغط، ولهذه التسمية مغزاً نابعاً من كون المجتمع المدني يمارس ضغوطه على هيئات الحكم ويدفعها لاتخاذ القرار بالاتجاه الذي يريد، وهذا الضغط لا يكون إلا بالحالة الحركية لا بحالة الجمود.**

**لذا فإن المجتمع المدني الساكن هو مجتمع غير موجود.**

**إلا أن حركية هذا المجتمع ليست على درجة واحدة، بل لا يفترض بها أن تكون دائماً في حالة الضغط المرتفع لأن ذلك سيودي بالمجتمع إلى الانفجار، ولهذا كانت حركية المجتمع منسجمة مع الأحداث والوقائع والمطالب والظروف، ولكنٍ نسبةٍ محددة من الضغط متلائمة ومتناسبة مع الغاية المرجوة منه.**

**كما لا يفترض بحركة المجتمع المدني أن تكون شاملة كافة هيئاته، إذ ودون الخوض في تفاصيل هذا المجتمع فهو يضمّ مجموع الهيئات الحزبية والاجتماعية الرياضية والعمالية والمهنية والاقتصادية والثقاقية والدينية الإعلامية....، ويعمل كلّ منها في ميدانه الخاص لتحقيق الغاية الأساسية أو الكبرى التي أنشئت هذه الكيانات لتحقيقها.**

**والخاصية الأساسية لهيئات المجتمع المدني هو المشاركة الاختيارية بدون إلزامٍ من أي جهة، والتحرك لتحقيق غايات هيئات هذا المجتمع في مواجهة السلطات الرسمية، وباستقلاليةٍ عنها.**

**وبحسب الدور الظاهر والغاية الأساسية لهيئات المجتمع المدني، نجد أنها المعبّر الحقيقي عن رغاب وتطلعات الشعب التي تنحرّك بها نحو السلطات الرسمية، ولهذا كان المجتمع المدني هو أحد دعائم الأنظمة الديمقراطية التي تجد أن من واجبها السعي نحو تفعيل أداء هيئات المجتمع المدني الذي تعتمد عليه في خلق الروح الوطنية وتعزيزها، بل وفي معرفة حاجات المواطنين وتلبيتها.**

**ومن خلال ما تقدّم يمكن رسم العلاقة فيما بين الحراك والمجتمع المدني والديمقراطية، بالقول أنه المجتمع المدني بحركيته هو أحد أركان النظام الديمقراطي.**

**طبعاً إن حديثنا السابق هو عن علاقة بين مجتمعٍ مدني وسلطات سياسية تؤدي واجباتها المقررة في الدستور والقانون، فتكون حركة المجتمع المدني منضبطة في إطار إرشاد السلطة إلى مكامن الخلل في أدائها، بحيث يطلق على حراك المجتمع في هذه الحالة تسمية الحراك التفاعلي.**

**ولكن الحال يختلف عندما تكون السلطة السياسية متعثرة أو لا مبالية أو لا تهتم بمصالح الشعب أو ينخر الفساد مؤسساتها وإداراتها. في هذه الحالة يفترض أن تكون درجة تحرك المجتمع المدني في أعلى مستوياتها لإرغام السلطة على تقويم أدائها. ويطلق على حراك المجتمع في هذه الحالة تسمية الحراك التصادمي، بحيث ترى هيئات المجتمع المدني أن الأمر لن يحلّ مع السلطات الرسمية إلا من خلال التصادم معها عن طريق الإعتراض والإحتجاج والتظاهر والإساءة والتحريض ورفع الدعاوى وشتى أنواع الضغوط.**

**وفي لبنان من المسلم به أن التهم المساقة للحكومة بالتقصير والفساد والهدر والإساءة لمصالح المواطن، والفشل في تأمين حاجات المواطن الأساسية، وغياب العدالة الاجتماعية هي تهم مشروعة، ورغم كلّ ذلك لم نجد الحراك الشعبي واصلاً لدرجة الضغط المرتفع، لقد سبق لبعض الأحزاب وفي طليعتها التيار الوطني الحر أن أشارت إلى مكامن الخلل في عمل المؤسسات الرسمية، وبيّنت الحلول المقترحة، كذلك فإن الجمعيات والنقابات لم تقصر في رفع الصوت ضد الفساد والمحسوبية والاستزلام وسوء الإدارة .. و ....**

**لكن كل ذلك الحراك كان ضمن الضغط المتوسط إن لم نقل دون المتوسط. وفجأة وبدون مقدّمات ارتكبت السلطات الرسمية الخطيئة الكبرى، برزت مشكلة النفايات وظهر أداء السلطة السيء من خلال فتح الملف ومن خلال تعطيل إيجاد الحلول لهذا الملف لغاية تقاسم الأرباح والغنائم بين المسؤولين.**

**هنا طفح الكيل وفاض الكأس كما يُقال، وتجرّأ الناس على الخروج في تحركاتٍ بدأت عفوية وغير منظّمة، وأطلقوا الصرخة المدوية بوجه السلطة، هي صرخة أرجفتها فعلاً، وجعلتها تراجع حساباتها وإن لم تتراجع.**

**استخدم الحراك ما سمّناه بالضغط المرتفع، وكانت حركته تصادمية بامتياز وإن سمّيت تحرّكات سلمية، إذ الخطاب القاسي والتهم المساقة والمطالبة المستحيلة التحقق هي نماذج عن حجم الضغط الذي مارسه المجتمع المدني.**

**اللافت في الحراك المدني أنه لاقى ترحيباً وتأييداً من جميع هيئات المجتمع، بل المثير للدهشة أن السياسيين الذين خرج الحراك ضدّهم أعلنوا تأييدهم له.**

**بمعزّلٍ عن الشغب الذي رافق الحراك المدني، ومسبباته ودوافعه، وهي أمور غير واضحة حتى الساعة ما إذا كانت فردية أم مدسوسة. فإن الحراك المدني ارتكب خطيئة العجب، فاعتقد أن حجم التأييد الذي حصل عليه كافية لرفع مستوى المطالب لدرجة المطالبة بإقالة وزراء وتغيير النظام، ورفعوا شعار اتهام الجميع باللصوصية والفساد "كلن يعني كلن".**

**هذا الخطأ كان كافٍ لتراجع نسبة التأييد التي كان قد اكتسبها الحراك في بدايته.**

**لم يدرك القيّمون على الحراك أن الحياة الحزبية في لبنان مبنية بأغلبها على اعتبارين الهوية الطائفية والشخصانية، حيث تمنع الهوية والصبغة الطائفية لمعظم الأحزاب اللبنانية من أن تصبح هذه الأحزاب، أحزاباً جماهيرية، لدرجة أن طائفة رئيس الحزب هي التي تحدد هويته، ويصبح الإنتماء الحزبي متعلقاً بهوية الرئيس الذي لا يستطيع الخروج عن طائفيته إذا ما أراد فعلاً التمرس في العمل السياسي.**

**أما الخاصية الثانية للأحزاب اللبنانية، فهي الشخصانية، حيث يخضع القسم الكبير من أحزابنا اللبنانية لنفوذ زعيمه، ويستمد قوته ووجوده من شخصية الزعيم أكثر مما يستقيها من قوة مبادئه وتلاحم انصاره. وأهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء لشخصية الزعيم، فهو الذي ينشئ الحزب ويضع برامجه ويوجه نشاطه، ومن ثم يستطيع الزعيم أن يغير في برامج الحزب دون أن يخشى عدم ولاء اتباعه أو أعضاء حزبه.**

**وإذا بالحراك وبلحظة عجلة واستعجال يمسّ برموز حزبية وطائفية، وقد أدى هذا المساس تلقائياً وبدون حاجة إلى قرارٍ حزبي إلى تراجع التأييد الشعبي للحراك إلى مستوياتٍ دنيا.**

**إذٍ هي خطيئة الحراك تدخّله بأمور تخرج بطبيعتها عن مسؤولياته، فتغيير الأنظمة واستبدال الحكومات يفترض بها أن تكون آخر مطالب الحراك لا أولّها. بل هي أمور تختصّ بها الأحزاب السياسية التي تمارسها وفق الأصول المقررة في الدستور، لأن مقتل الحراك المدني هو مطالبته بالسلطة، فالمجتمع المدني هو مراقب للسلطة، وقوته تكمن في محافظته على هذا الطابع لوظيفته، فإذا قرر القيّمون على المجتمع المدني المطالبة بالحكم، فإن ذلك سيضعف المجتمع المدني ويجعل حراكه مجرّد دعاية للقيّمين على الحراك أكثر منه أداة إصلاحية في مواجهة السلطات السياسية العاملة.**

**وبالنتيجة فإن الحراك المدني ليس ثورة تسعى لاستبدال النظام القائم، بل هو لن يكون ثورة إذ أن الأرضية اللبنانية غير ملائمة لقيام ثورة وطنية ساعية لاستبدال الطبقة السياسية الحاكمة، وهذا أمر ليس من باب الإحباط بل من باب توصيف الواقع.**

**فالثورة تحتاج إلى فلسفة تنثير طريق الثوار وتلهمهم، لأنه إذا كانت القاعدة الدائمة أن الشعب لا ينال حقوقه إلا برضا السلطة الحاكمة فهذا أمر مخالف لطبيعة السلطة، التي هي سلطة مستبدة عبر التاريخ، بالمقابل فإن احدى الحقائق التاريخية الثابتة أنه حيث لا مذهب فلسفي لا ثورة، والثورات التاريخية الكبرى هي حكماً مرتكزة إلى نظريات فلسفية، ومثلها الثورة الفرنسية 1789 استندت إلى آراء مونتسكيو وروسو وآخرون، والثورة الشيوعية لعام 1917 والثورة الإسلامية في إيران 1979 التي قامت على مبادئ إسلامية وضعها الإمام الخميني.. أما في لبنان وبسبب تعدد الأحزاب وتعدد الطوائف، لم نجد في تاريخنا فلسفة جامعة لكافة اللبنانيين، وإذا كان الراحل انطوان سعادة قد بنى ثورته على أسس فكرية، فإن عدم نجاحها يعود إلى غياب البعد الوطني الجامع لدى كافة اللبنانيين.**

**لقد بحث الراحل أنور الخطيب عن الدوافع التي تحمل المواطن اللبناني على المطالبة بالتغيير وإدانة النظام، فوجد أن ذلك يكمن في الطائفية السياسية. ووجد أن الأحزاب السياسية هي القادرة على الحلول مكان هذه الحالة الطائفية. ورأى أنه دون أن نغالي فالأحزاب السياسية ليست العصا السحرية التي ستؤمن استقامة الأمور وتنظيم الحكم بين ليلةٍ وضحاها. ولكن يجب أن نؤمن أن التنظيم الحزبي هو في المداميك الأساس لبناء الدولة، أما كيف نبني الأحزاب الوطنية، في وضعنا الحالي لا مخرج إلا بقانون انتخابي على أساس النظام النسبي ولبنان دائرة انتخابية واحدة.**

**إن قانون الانتخاب الذي يؤمن عدالة التمثيل وصحته ويمثل طموحات اللبنانيين في مستقبلٍ واعدٍ ومستقرٍ لهم ولأبنائهم من الأجيال القادمة، هو مطلب كل مواطنٍ يسعى لحياةٍ اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية مستقرة، وممهدة لحياةٍ أفضل وأمثل للأجيال القادمة.**

**وبعد أن أثبتت التجربة في لبنان، أن النظام الأكثري، قد فشل فشلاً ذريعاً، باعتراف الجميع، في أن يكون قادراً على تحقيق كل هذهٍ الأهداف، لذا نجد أن التوجه الأساسي للقوى اللبنانية الطامحة للتغيير، هو باعتماد النسبية في الانتخابات النيابية، على اعتبار أنها المدخل الصحيح نحو الإصلاح السياسي والإداري والمجتمعي بكافة تفرعاته.**

**لذلك وكما أثبتت دراسة ديمغرفية لواقع الأقضية اللبنانية فإن اعتماد القضاء كدائرة انتخابية هو اعتماد للطوائف كناخبٍ أبرز، حيث تنتخب الطائفة ممثليها من النواب.**

**لكل ذلك نقول، ما نفع اقتراب الناخب من المرشح، إذا كانت نتائج هذه القربى كارثية ومدمرة لمستقبل الدولة والوطن، وهل أن صحة التمثيل هي فعلاً في انتخاب المواطن للنائب الذي يعرفه؟**

**من هنا نستنتج، أن الخروج من غياهب الطائفية، والدخول في رحاب الوطن، يفترض، أولاً وقبل كل شيئ، وبسبب تعدد الطوائف في لبنان، ومن أجل توسيع دائرة التلاقي والتواصل بين أبناء جميع الطوائف، ومن أجل مسح الخطاب الطائفي من ذاكرة اللبنانيين، وإحلال الخطاب الوطني مكانه، ومن أجل تجنيب لبنان حروباً جديدة مدمرة، ومن أجل بناء دولة آمنة مستقرة وصالحة وخالية من الفساد والمفسدين، لكل ذلك ينبغي توسيع الدائرة الانتخابية لتكون على مساحة الوطن ككل.**

**واهم المحفزات التي دفعت "خيار النسبية" وانتقلت به من طور البحث النظري إلى طور التطبيق الفعلي هي:**

* **أولاً: إن اللحظة السياسية الراهنة مناسبة للتغيير، بل هي لحظة التغيير، لذا لا يجوز تفويتها، خاصة أن إيجاد قانون انتخابي جديد يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته، هو واجب وطني بامتياز.**
* **ثانياً: تعاظم القناعة لدى شرائح واسعة من اللبنانيين بوجوب مباشرة العمل بنظام التمثيل النسبي، لكون النظام الأكثري أثبت عدم فعاليته وعدم عدالته التمثيلية، حيث أوصل إلى الندوة البرلمانية نواباً لا يتمتعون بأية شعبية، في حين أن كثيرين ممن يملكون قاعدةً شعبية معتبرة، لم يتمكنوا من النجاح بسبب النظام الأكثري مع الصوت الجمعي.**
* **سهولة تطبيق النظام النسبي، اقتراعاً وترشيحاً وفرزاً للأصوات واحتساباً للنتائج، خلافاً لما يوحي به البعض من صعوبة هذا النظام وعدم قدرة اللبنانيين على التأقلم معه.**
* **عدالة هذا النظام "النسبي" لأنه يسمح لمختلف التيارات السياسية في أن تتمثَّل في البرلمان، وهذا ما يساعد على الخروج من شخصانية العمل النيابي، إلى البرامج النيابية المنتجة والفاعلة.**
* **إن تعددية الطوائف اللبنانية، تفرض تطبيق المبادئ الناظمة للمجتمعات التعددية التي تميل إلى التعايش وليس إلى التلاحم، والعامل المؤثر في قيام علاقات تعايش راسخة، هو تحقيق العدالة وسيادة الديمقراطية والمساواة وعدم تسلط مجموعة على أخرى، والاعتراف بالآخر، وعلى عكس ذلك، يؤدي التمييز والتهميش إلى ظهور نزعة التقوقع لدى الأقليات في بلد ما، مما يقوي من مشاعر الخصوصية لديها. وأن أفضل نظامٍ انتخابي يتلاءم مع هذه التعددية هو النظام النسبي الذي يحقق كافة المبادئ المذكورة ويمنع التهميش والتسلط.**

**لكلٍ هذه المبررات، فإن اعتماد النسبية في الانتخابات ليست خياراً ضمن خيارات، وإنما هي ممر وحيد وحتمي إذا أردنا فعلاً بناء مجتمع لبناني يحافظ على التعددية وينتقل بها إلى المواطنية. وهذا الأمر ينطبق على أي انتخاباتٍ ستجري في لبنان سواءً على المستوى النقابي أو البلدي أو الاتحادات الطلابية أو غيره.. .**